خاتمـــة

وبعد أن فرغنا من عرض هذه الصفحات التى توضح بعض الملامح حول المتغيرات التى طرأت على أحوال المرأة المصرية ، فمن الواضح أن قضية حقوق المرأة ومساواتها بالرجل لم تكن فى يوم من الأيام صراعاً بين الرجل والمرأة أو تنازع وتسابق للحصول على مميزات قبل الآخر خاصة وأنه من المعروف أن الذى دافع عن حقوق المرأة منذ بداية الأمر كان الرجل وبعد أن تمتعت المرأة بحق التعبير الحر ، وحصلت على معظم حقوقها حتى وصل بها الأمر إلى تعيينها قاضية بالمحكمة الدستورية العليا ، وشغلها وظيفة قاضى ورئيس محكمة ، وبعد أن صدر قانون المحاكم المختصة بالأسرة لتسهيل حل القضايا المرتبطة بمشاكل المرأة ، وفض المنازعات التى كانت تؤرق مضاجع الأسرة المصرية فإنه يجب على المرأة المصرية الا تنسى واجباتها الأساسية وأهمها تنشئة الأجيال وتربيتها تربية سليمة ، كما أن عليها أن تحقق الكثير من الإنجازات التى أنفتحت أمامها وأن تؤدى مسئولياتها بإيجابية فى تحقيق تنمية المجتمع ، وأن تقترن واجباتها بحقوقها فى إطار المواطنة التى لا تميز بين إنسان وآخر حتى تثبت إنها لا تقل كفاءة أو مقدرة عن الرجل ، وحتى تستطيع أن تحافظ على المكتسبات التى تحققت لها وهذا لا يأتى إلا بتركيز المرأة على عنصرين أساسيين هما الوعى والإرادة وأن تقوم بتدعيم قدراتها فى الحفاظ على القيم والمباديء الوطنية والحفاظ على التراث والهوية والخصوصية فى عصر تهدده هيمنة العولمة .

فحياة المجتمع لا تستقيم إلا إذا تعاونت المرأة مع الرجل فى تأدية ما عليها من واجبات ومسئوليات ، فهى عصب التنمية بكل صورها إذا أحسنت أداء دورها المكلفة به .